مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (09) /العدد (1)، جوان 2022، ص.ص:51-63

دور الإدارة الإلكترونية في ترقية نشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر . دراسة تحليلية

The Role of the Electronic Administration in Promoting the Activity of Brand New Companies in Algeria- An analytical study

لعوارم مهدي*[1]، بوقفة عبد الرحمان[2]

[1] جامعة محمد البشير الإبراهيمي . برج بوعريريج، الجزائر، mahdi.aouarem@univ-bba.dz

[2] جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج ، الجزائر، abderrahmane.bougoffa@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام:2021/05/30 تاريخ القبول:2022/05/17 تاريخ النشر :2022/06/15

ملخص:

في ظل التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا الرقمية، وما أحدثته من تغييرات في شتى مجالات الحياة، خاصة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، ولعل أبرز هذه التغييرات المصاحبة للتطور التكنولوجي أنها أصبحت تشكل أحد أساسيات المنظومة الإدارية في الجزائر، خاصة وأنها . الإدارة الإلكترونية . توفر الجهد وتقلل التكاليف وتسهل مختلف الإجراءات الإدارية التي كانت تشكل عبء على المواطن، في مقابل هذا فإن توجه الجزائر نحو الاهتمام أكثر بالمؤسسات الناشئة أصبح يشكل أحد النشاطات الواعدة، التي يتم من خلالها تنويع الاقتصاد الوطني وكذا تحقيق تنمية اجتماعية تكون في مستوى التحديات الراهنة. من هذا المنطلق تأتي هذه الورقة البحثية لتحليل دور الإدارة الإلكترونية في ترقية نشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر، خاصة وأن توجه السلطة السياسية نحو إعادة بعث وترقية نشاط هذه المؤسسات، في ظل ما يتطلبه التطور التكنولوجي الرقمي في شتى المعاملات كما أن الإدارة الإلكترونية تنطوي على جملة من الايجابيات المتعلقة بالتقليل من التكاليف والجهد وفي وقت أقل مما يساهم في ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر وتعزيز نشاطها بأسلوب يرقى إلى مستوى المنافسة وتحقيق الجودة كما يساعد على تسهيل الإجراءات الإدارية التي تسمح لإقبال الشباب نحو تطبيق أفكارهم الاستثمارية في إطار مؤسسات ناشئة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، المؤسسات الناشئة، الرقمنة، الاستثمار.

ترميز JEL: A14.B55.O33

Abstract:

In the light of the digital technology field with the changes it carried out in multifarious aspects of life mainly in the social and economic scales, the most important change accompanying the technological advance is that it has become one of the bases of the administrative system in Algeria knowing that electronic administration saves cost and effort and facilitates various administrative procedures that used to represent a burden on citizens. This, however, renders the growing interest of Algeria in the brand new companies one of the promoting activities that enable varying the national economy and realizing a social development capable of facing the present-time challenges. From this outlook, this research paper tries to analyse the role of the electronic administration in promoting the activity of the brand new companies in Algeria in a time the political authorities tend to reinvigorating and promoting the activity of these companies in parallel with what the digital technological advance requires in many transactions.The electronic administration comprises a number of advantages connected to a cost-and-effort saving process in a short time. This contributes to helping promote the brand new companies in Algeria and supporting their activities in a way that ranks them up to the competition level and good quality produce. This helps as well facilitate the administrative procedures that motivate young people to apply their investing ideas in newly emerging companies.

Keywords : Electronic administration, brand new companies, digitalization, investment .

JEL Classification Codes: A14.B55.O33

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا بشتى انواعها، كان له الأثر البالغ في الحياة الإنسانية، وذلك لما احدثته من تغييرات في كافة الأصعدة الحياتية الاجتماعية منها والاقتصادية والثقافية وغيرها، فالتكنولوجيا الحديثة وفقا لما تنطوي عليه من مميزات وخصائص حملت في طياتها جوانب ايجابية ساهمت في تسهيل مختلف الخدمات المتعلقة بالأفراد والمؤسسات، حتى انه أصبح لا يمكن الاستغناء عن استخدامها كالهاتف النقال أو وسائل الإعلام الحديثة والأنترنت وغيرها، مما أكسب الانسان اتجاهات وتصورات وقيم وأفكار فرضتها هذه التكنولوجيا، ناهيك عن المجال الاقتصادي، لما أحدثته من تطور في أداء المؤسسات وتسهيل مختلف المعاملات والعمليات التنظيمية وكذا الإنتاجية، أي بمعنى أصح أن التكنولوجيا الحديثة سواء المتعلقة بوسائل الاتصال أو الفضاءات الافتراضية أو التكنولوجيا الرقمية كانت أداة ووسيلة لها أهمية كبيرة في المنظومة الاقتصادية على الصعيد العالمي، حيث انتشرت في دول العالم خاصة الدول المتقدمة ما تعرف بالتجارة الإلكترونية، وإدارة الأعمال وفق الطريقة الإلكترونية، وقد برزت حتى ما تعرف بالحكومة الإلكترونية.

فالاستخدام الواسع للمعلومات الرقمية والوسائط المتعددة أصبح من أساسيات منظومة المؤسسات وإدارة الأعمال هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن علاقة هذه المؤسسات بالمؤسسات الإدارية الخدماتية توفر لها مختلف الاحتياجات الادارية أسلوب الإلكتروني من وثائق ومعاملات ...، وهي المنطلق الرسمي لنشاط المؤسسات الناشئة، وعلى اعتبار أن اقتصاديات العالم الآن ترتبط بمدى قوة وقدرة المؤسسات الناشئة على احداث قيمة مضافة للاقتصاد من جهة والمساهمة في إحداث تنمية اجتماعية بكل أبعادها ومجالاتها من جهة أخرى، ناهيك عن النشاط الاقتصادي الذي تحدثه داخل المجتمع من ديناميكية في شتى المجالات.

فالأكيد أن عالم اليوم أصبح بمثابة قرية صغيرة تقاربت فيها المسافات و أصبحت سرعة انتشار المعلومة تتسم بسرعة هائلة، وهذا كله بفضل التطور التكنولوجي الحاصل، ولعل أهم ما يميز هذا التطور أنه جاء ليحقق للإنسانية الرفاهية المنشودة من خلال تسهيل مختلف الخدمات التي يريدها و كذا التقليل من الجهد والنفقات و كدا ربح للوقت، وهذا ما اتسم به عالم اليوم من الانتشار الواسع للتكنولوجيا في شتى المجالات ومنها المجال الإداري ومجال الأعمال والتجارة وغيرها.

والجزائر من بين الدول التي تسعى أن تواكب هذا التطور التكنولوجي من خلال توظيف هذه التكنولوجيا في مجالات الخدمة العمومية و الشؤون الإدارية و غيرها من المجالات، ولعل من بين الاستراتيجيات المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية ان تكون المؤسسات الناشئة مجالا لاستخدام الإدارة الإلكترونية في محاولة لتأسيس قاعدة متطورة في تسيير شؤون هذه المؤسسات، بالإضافة إلى هذا فإن الاعتماد على الإدارة الإلكترونية من شأنه أن يزيل القيود البيروقراطية أو على الأقل يقلل منها، ويضفي شفافية أكبر في إنشاء المؤسسات الناشئة، كما يجعل من الشباب الراغب في الاستثمار لا يجد صعوبات أو عراقيل تقف أمام طموحاته الاستثمارية.

ففي هذا السياق، كثيرا ما وجد الشباب الجزائري جملة من العراقيل ذات الطابع الإداري (وثائق إدارية...)، والتي تقف أمام سبيله في تحقيق طموحاته الاستثمارية، و في الغالب كانت تأخذ حيزا كبيرا من الوقت و الجهد، الأمر الذي دفع ببعض الشباب إلى العزوف عن الاستثمار أو حتى أنه وجه أفكاره الاستثمارية نحو البحث عن عمل دون تحقيقها، كما أن توجه الدولة خلال هذه السنوات الأخيرة نحو الاعتماد على الإدارة الإلكترونية فتح المجال نحو تسهيل مختلف الإجراءات الإدارية التي كانت تشكل عائقا أمام المواطن و أمام قطاع الاستثمار.

في ظل ما تقدم يمكن طرح التساؤل الرئيسي في الآتي:

ـ كيف يمكن أن تساهم الإدارة الإلكترونية في ترقية نشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

وينطوي في ضوء هذا التساؤل تساؤلات فرعية يمكن أن نوردها في الآتي:

ـ ما هو واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر في مجال المؤسسات الناشئة؟

ـ هل يمكن أن تكون الإدارة الإلكترونية وسيلة لترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر؟

. ما هي أهم العراقيل التي تقف أمام المؤسسات الناشئة في الجزائر على صعيد الإدارة ؟

2. الإطار المفاهيمي:

2.1. الإدارة الإلكترونية: يحتل هذا المصطلح اهتمام الباحثين المختصين في مجال الإدارة و الفكر الإداري الحديث، وكذا المهتمين بشأن التكنولوجيا و استخداماتها في مجال الإدارة والمؤسسات، ومن بين هذه التعاريف نورد مايلي:

. عرفت الإدارة الإلكترونية بأنها:" عملية تحويل ونقل وتغيير شكل الأعمال والخدمات التقليدية وجعلها أعمالا تنفذ عبر الاجهزة الإلكترونية، ومن خلال الاستعانة بالبرمجيات المساندة، بمعنى الاستغناء عن الإدارة و بالأسلوب الورقي التقليدي." (العاني مزهر شعبان ، جواد شوقي ناجي ،2014،ص33).

يشير هذا التعريف إلى أن الإدارة الإلكترونية هي عملية تغيير على مستوى الأسلوب والتقنية المعتمدة بحيث كانت تعمد الإدارة التقليدية على الورق ووسائل أخرى، إلا أن الإدارة الإلكترونية هي أسلوب لتقديم الخدمات بطريقة تستخدم فيها الحواسيب والبرمجيات.

ـ كما عرفت بأنها: " نظام إلكتروني ذو تقنية شاملة لجميع المجالات الإنسانية، والاجتماعية، والإنتاجية والتطويرية، من أجل تقديم الخدمات بصورة أفضل للجمهور." (العاني مزهر شعبان ، جواد شوقي ناجي ، 2014، ص 33.)

طرح هذا التعريف فكرة شاملة حول الإدارة الإلكترونية حيث جعل منها نظام إلكتروني يقدم الخدمات في شتى المجالات التي تخدم الإنسان، وهو بهذا جعل منها وسيلة لتحقيق الحاجات الإنسانية بشكل أفضل سواء من حيث الجهد والوقت.

ـ كما عرفت أيضا بأنها: " هي وظيفة إنجاز الأعمال باستخدام النظم والوسائل الإلكترونية، وتقوم بإنجاز الوظائف الإدارية من تخطيط، وتنظيم، ورقابة، واتخاذ القرارات من خلال استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات في

داخل المنظمة من ناحية ، كما تقوم بعملية ربط المنظمة بفئة المؤثرين من موردين، مشترين، عملاء، منافسين، أجهزة وهيئات حكومية، وذلك بهدف تطوير علاقات المنظمة مع بيئتها من ناحية أخرى." (بن عيشاوي أحمد،2010، ص 288.)

بالإضافة إلى هذا فإن الإدارة الإلكترونية تقوم على:" أحدث وسائل الاتصال التي تتطلب بنية تحتية مناسبة وقادرة على استيعاب المستجدات في هذا المجال، إضافة إلى موظفين يتمتعون بقدرات وعقليات منفتحة للتعامل مع هذه التقنيات الحديثة، فلابد من توظيف العناصر الماهرة وإشاعة ثقافة التدريب، ونشر الثقافة الإلكترونية المبسطة والمتقدمة." (كافي، مصطفى يوسف، 2011، ص08).

عموما يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية هي تلك الجهود الإدارية التي تتضمن تبادل المعلومات، وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال، بسرعة عالية وتكلفة منخفضة، عبر أجهزة الحاسوب وشبكات الإنترنت، مع ضمان سرية أمن المعلومات المتناقلة، فهي باختصار إدارة وتوجيه وتنفيذ الأعمال إلكترونيا في المؤسسات المختلفة بغض النظر عن طبيعة ونوع النشاط أو الخدمة العامة المقدمة، وبهذا تكون المؤسسات الناشئة تعتمد في إدارتها وتسيرها على الإدارة الإلكترونية وتعتمد عليها كذلك من خلال تواصلها مع المؤسسات الأخرى التي تلبي لها خدمات إدارية معينة.

2.1. المؤسسات الناشئة :

تعرف المؤسسة الناشئة *startup* اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي: على أنها "مشروع صغير بدأ للتو "(*http://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglaiss/start-up*)) تاريخ الإطلاع 20 - 05 - 2021 على الساعة 21.40.

فالملاحظ من هذا التعريف ان المؤسسات الناشئة هي مؤسسات فتية، تختلف في طبيعتها عن المؤسسات التقليدية التي نعرفها، فهي مؤسسات تمتلك الفكرة بإمكانيات محدودة نابعة من ثقافة المخاطرة التي يمتلكها أصحابها، فهي بهذا مؤسسات مبتكرة.

كما أن من مميزاتها أنها تجمع بين الفكرة المراد تحقيقها وروح المبادرة والصرامة في تنفيذ الفكرة، علاوة على أن الوسائل المستخدمة تعتمد على التكنولوجيا بالدرجة الأولى أي بمعنى على خلاف المؤسسات التقليدية التي تجمع عناصر الإنتاج و تحاول أن تسييرها وفقا للإمكانيات المتاحة.

وتعرف كذلك بأنها:" مؤسسة صغيرة الحجم ، وهي تتميز بكونها سهلة الإنشاء ولا تتطلب تمويلا ضخما، ويمكن للشباب أن يتوصل لإنشاء هذا النوع من المؤسسات عوض أن يشتغل منصب عمل في مؤسسة ما، ويتطلب الامر دراسة متطلبات السوق وفق المشروع الذي يرغب إنشاءه حتى يعرف مدى إمكانية تجسيده و نجاحه." (فرحات كلثوم ، عبد اللاوي مفيد ، 2020، ص 151)

وعرفت أيضا بانها: "مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة، أو القطاع أو مجال نشاطها كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطر عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جذبها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها."(بوالشعور، شريفة،2018، ص420).

وفي هذا السياق يطرح مؤرخ الأعمال 'باتريك فردينسن ′فكرة مفادها:" كونك شركة ناشئة لا يتعلق بالعمر أو الحجم أو الصناعة، يجب استفاء الشروط الأربعة التالية:

- إمكانية نمو قوية؛
- استخدام التكنولوجيا الجديدة؛
- تحتاج إلى تمويل؛
- التواجد في السوق." (فرحات كلثوم ، عبد اللاوي مفيد، 2020، ص 151).

ما يلاحظ من خلال التعاريف السابقة أن المؤسسة الناشئة تنطوي على جملة من المميزات التي تخصها و تميزها عن باقي المؤسسات الاخرى، وتكمن مميزاتها في ضرورة زيادة قابليها للنمو والتوسع، ومنه المحافظة على استمراريتها، كما يجب أن تكون محل استقطاب لمختلف المتعاملين معها، ودلك بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في نشاطها الذي يمتاز كذلك بما يتضمنه من أفكار جديدة تطرح لكي تجد حيزا في السوق.

2.قراءة في تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشئة في الجزائر:

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد أهم سمات التحول الاقتصادي في الجزائر، كون أن التوجه نحو الاعتماد على آليات اقتصاد السوق يتم من خلال فتح المجال للاستثمارات الخاصة، وقد تبنت الجزائر هذا التوجه منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي، توجه أراد به أن يجعل من القطاع الخاص أحد الأطراف الفاعلة في المنظومة الاقتصادية في الجزائر، لكن نتيجة لجملة من الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، السياسية، لم تتمكن الجزائر من إحداث قفزة اقتصادية خارج قطاع المحروقات الذي لا يزال يشكل المصدر الأساسي للدخل الوطني، ناهيك عن وجود مؤسسات اقتصادية خاصة لم تستطع أن تحقق استمراريتها أو حتى فعاليتها في ظل وجود منافسة اقتصادية عالمية تتمتع بنظام للجودة وسيطرة على الأسواق العالمية.

الأكيد في هذا السياق، أن الجزائر سعت نحو إرساء منظومة مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة ناشئة لتحقيق تنوع اقتصادي ويساهم في تحقيق تنمية اجتماعية، وذلك من خلال سن نصوص قانونية تشجع على الاستثمار وتدعم المبادرات التي من شأنها أن تقدم مساهمتها في الغايات المرجوة، بالإضافة إلى هذا أقرت الدولة بضرورة دعم المؤسسات سواء ماليا أو من خلال مختلف التسهيلات المختلفة، وفي هذا الصدد تم إنشاء عدة أجهزة تكون بمثابة الآليات المرافقة لعملية الاستثمار الخاص في الجزائر. سنعرض أهم النصوص القانونية التي وضعتها الدولة لصالح الاستثمار الخاص الوطني في الجزائر:

- القانون رقم 82- 11المؤرخ في 21 أت 1982 يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص؛
- القانون رقم 88 – 25 المؤرخ في 12 جويلية 1988يتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية؛
- قانون رقم 90 – 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقض و القرض؛
- المرسوم الرئاسي رقم 03 –01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات؛
- القانون رقم 01 –18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ـ المرسوم التنفيذي رقم 254 – 20 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة ' المؤسسة الناشئة' و' مشروع مبتكر' وحاضنة أعمال'.

هذه أهم النصوص التشريعية التي أقرتها الدولة الجزائرية لصالح الاستثمار الخاص، وتجد الإشارة أن هناك نصوص أخرى منظمة لمختلف الهيئات والأجهزة التي تشرف وترافق عملية الاستثمار، غير أن الواضح من هذه النصوص أنها جاءت لتنظم عملية الاستثمار دون أن تراعي بعض الجوانب الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، خاصة أن المجتمع الجزائري ظل يعيش فقي ظل تراكمات النهج الاقتصادي السابق خاصة على مستوى تصوراته واتجاهاته كالاتكالية والتوجه نحو تحقيق الربح السريع، أو ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية بطرق غير شرعية، بالإضافة إلى هذا فإن هذه النصوص التشريعية لم تتمكن في كثير من الأحيان من حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة من الاستقرار والاستمرارية، من منطلق أنها نصوص تنظيمية بالدرجة الأولى لم تتمكن من تكوين الموارد البشرية المؤهلة للاستثمار ولم تتمكن أيضا من تأسيس ثقافة استثمارية فعالة تعمل من خلالها مختلف مؤسسات المجتمع على إرساء قواعد وأفكار وتصورات عن الاستثمار الذي يمكن أن يحقق الأهداف التي يجب أن تتحقق، وليس مجرد أرقام لعدد المؤسسات، دون أن تكون هناك فعالية لهذه الاستثمارات إلا في حالات قليلة وفي بعض الجوانب مثل: تشغيل اليد العاملة وغيرها.

جدول رقم (01) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشئة حسب قطاع النشاط (2007 . 2015).

السنوات	الخدمات	النسبة%	البناء و الأش الع	النسبة%	الصناعة	النسبة%	الفلاحة و الصيد البحري	الخدمات الملحقة بالصناعة
2007	14096	45.59	12968	41.95	3509	11.35	239	104
2008	17282	50.23	12882	37.44	3856	11.21	241	146
2009	16920	54.00	10592	33.81	3472	11.08	228	120
2010	17980	56.84	9502	30.04	3775	11.93	266	108
2011	21920	60.21	9474	26.02	4571	12.56	326	115
2012	29003	61.00	11380	23.93	6507	13.69	406	250
2013	28224	60.53	11542	24.75	6128	13.14	479	256
2014	30306	62.02	11103	22.72	6561	13.43	661	237
2015	32270	64.94	9325	18.77	7336	14.76	600	160

المصدر: تلي، سيف الدين، معطا الله، محمد، 2020، ص 435.

تشير بيانات هذا الجدول إلى تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بحسب قطاعات النشاط، والملاحظ أن تركز نشاط هذه المؤسسات في قطاع الخدمات بنسبة 64.94% خلال سنة 2015 وهو

القطاع الذي يحتل الصدارة في توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة وهو قطاع يحتاج إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية بحكم طبيعة النشاط الممارس، بالإضافة إلى هذا فإن قطاع الصناعة لايزال يعرف نسبة ضعيفة إن صح القول حيث نلاحظ أن نسبة 14.76% فقط سنة 2015 وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالغايات المرجوة من فتح مجال الاستثمار للقطاع الخاص، وهو كذلك بين القطاعات التي من شأنها خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. إن توجه نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة الخاصة نحو قطاع الخدمات يتطلب وجود منظومة إدارة إلكترونية تتماشى والتغييرات الحاصلة في مجال نشاطها، الأمر الذي يجعل من الإدارة الإلكترونية أحد الأساسيات التي تحافظ على استقرار واستمرارية المؤسسة واستقطاب متعاملين ومنه التواجد في السوق، وهذا هو مضمون المقومات التي تقوم عليها المؤسسات الناشئة.

عموما يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة في الجزائر شهدت تطورا على مستوى تنظيمها والتشريعات المصاحبة لها وحتى على مستوى طريقة تسييرها، فبعدما كانت تنشط في ظل محيط اجتماعي واقتصادي مقاوم نوعا ما لوجودها، وفي ظل عدم وجود رؤية واضحة المعالم لأصحابها، أصبحت اليوم تسعى لإثبات وجودها وتحاول تقديم أفضل ما لديها قصد تحقيق أهدافها المختلفة خاصة الاقتصادية منها.

3. الإدارة الإلكترونية في الجزائر بين الضرورة الاجتماعية والاقتصادية و تحديات تطبيقها:

في خضم التطورات الحاصلة على صعيد تكنولوجيات الإعلام والاتصال وكذا الاستخدام الواسع لمختلف الوسائل التكنولوجية المرتبطة بشبكة الأنترنت، على مستوى العالم، بات من الضروري أن تواكب الجزائر هذه التطورات وتصبح من أساسيات النشاط المؤسساتي، فالمتتبع لواقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر يلاحظ أن هناك تأخر إن صح القول في تعميم وتطبيق العمل وفق متطلبات الإدارة الإلكترونية في بعض المؤسسات العمومية، وهذا مرده لجملة من الأسباب المرتبطة سواء بالعوامل التنظيمية والتقنية أو تلك المتعلقة بضعف الوسائل المادية وحتى البشرية المؤهلة في هذا المجال، بالإضافة إلى هذا أن عملية الانتقال من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية في الجزائر لا تزال قائمة في بعض الخدمات التي تقدمها المؤسسات في تعاملاتها مع باقي المؤسسات والمواطنين، في السياق نفسه أن بعض الممارسات السلبية التي ميزت الإدارة التقليدية في الجزائر لا تزال موجودة بالرغم من تطبيق الإدارة الإلكترونية التي تهدف إلى القضاء على الممارسات البيروقراطية وترشيد النفقات وكذا تحسين الخدمة العمومية.

إن التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات وما احدثته من تأثير على الحياة العامة بالمجتمع الجزائري، وكحتمية العمل وفق ما تملية هذه التطورات، تبنت الجزائر سياسة وطنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال إطلاق مشروع الجزائر الإلكترونية 2009 . 2013 الذي يهدف إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية في مختلف المؤسسات العمومية والخاصة، من خلال ما تضمنه من محاور أساسية تتمثل في الآتي: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللجنة الإلكترونية، 2013، ص،9،14، نقلا من الموقع الإلكتروني: *http://www.mptic.dz/ar/IMG/pdf/e-algerie.pdf*) تاريخ الإطلاع25 . 05 . 2021، على الساعة 20.30

أ . تسريع وتيرة استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإدارة العمومية(الإدارة الإلكترونية): ويتضمن هذا المحور ضرورة إعادة تنظيم الإدارة بشكل يسمح بتطبيق الإدارة الإلكترونية التي تهدف إلى تقديم خدمات نوعية وبأقل التكاليف، مما يسمح بفتح قنوات اتصال مباشرة بين المواطن والإدارة، بالإضافة إلى إرساء بنية تحتية، و الاعتماد على نظم المعلومات المدمجة لرفع وتطوير مستوى المهارات وكفاءات القطاع الإداري، بالإضافة إلى دعم وتطوير الخدمات عبر النوافذ الإلكترونية بالنسبة للمواطنين والمؤسسات والجهات الحكومية المختلفة أو الإدارات الأخرى.

ب . تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات في الشركات: إن التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا و انعكاسها على الحياة الاقتصادية وظهور ما يسمى 'بالاقتصاد الرقمي' يطرح ضرورة تبني وإدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسات الاقتصادية، قصد ضمان استمراريتها ومواكبتها لهذه التطورات، ومن أجل كذلك تحسين أدائها وضمان جودة خدماتها.

ج . تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين مجموع الأفراد والمؤسسات من الاستفادة من تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والانترنت: في هذا الإطار تلتزم الدولة بتوفير مختلف الآليات والإجراءات الكفيلة لتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات لكل الأفراد والمؤسسات، وذلك بتوفير التجهيزات والسماح للأفراد بالنفاذ للأنترنت من منطلق (الأنترنت في كل وقت)، وتعميم فكرة الحواسيب الشخصية ورفع من تدفق الانترنت وتوسيع خدماتها.

د . دعم وتطوير الاقتصاد الرقمي: يتضمن هذا المحور وضع قاعدة للإجراءات التحفيزية للإنتاج تكنولوجيا المعلومات، ومواصلة الحوار الوطني ' الحكومة ، شركات' الذي كان متزامنا مع إعداد استراتيجية الجزائر الإلكترونية، وكذلك توفير البيئة المناسبة لتثمين الكفاءات العلمية والتقنية الوطنية في مجال البرمجيات وتوفير الخدمات والتجهيزات، مع التركيز على ضرورة توجيه النشاط الاقتصادي نحو التصدير.

في السياق نفسه، تجدر الإشارة إلى أن مشروع الجزائر الإلكترونية تضمن محاور أخرى تتمثل في:

. تطوير البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع وفائق السرعة؛

. دفع وتأهيل الكفاءات البشرية؛

. تدعيم البحث والتطوير والابتكار؛

. توفير البيئة القانونية؛

. الاعلام والاتصال؛

. الآليات التنظيمية...إلخ.

إن ما جاء به هذا المشروع هو سعي الجزائر لإرساء قواعد منظومة إلكترونية تكون بمثابة الآلية التي تحقق توطيد العلاقة بين المواطن والإدارة العمومية بمختلف مجالاتها، والسماح كذلك للمؤسسات الاقتصادية المختلفة لتحسين خدماتها وترقية نشاطها وفق ما تمليه التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الجزائري و كذا المجتمع العالمي، ففي هذا الصدد هناك دول عربية كانت سباقة للاستخدام الإدارة الإلكترونية مثل الإمارات العربية

المتحدة، مصر، الأردن، المملكة العربية السعودية، البحرين، الكويت، وذلك منذ نهاية التسعينيات، مما يعني أن الجزائر تأخرت نوعا في الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تسيير مؤسسات المجتمع و منه تحسين الخدمات المختلفة للمواطنين والمؤسسات.

عموما يمكن القول في هذا السياق أن الجزائر سعت من خلال مشروع الجزائر الإلكترونية إلى تهيئة المناخ المناسب من الناحية التنظيمية والقانونية، وتوفير الدعم المناسب لإرساء منظومة الإدارة الإلكترونية ضمن مهام ونشاطات مختلف المؤسسات، غير أن واقع تطبيق قواعد وآليات هذه المنظومة الإلكترونية صاحبه جملة من العراقيل، لعل أهمها تلك المتعلق بالجانب الاجتماعي من حيث تفاعل أفراد المجتمع مع إجراءات وآليات تطبيق الإدارة الإلكترونية بعدما سادت نمط التقليدي في الإدارة الجزائرية، والتي أفرزت سلبيات كثيرة نتيجة للممارسات وضعف في إدارة مختلف المصالح خاصة تلك المتعلقة بالقضايا المرتبطة بحاجات المواطن والمؤسسات وقد تمثلت أساسا في البيروقراطية وغياب الشفافية وإهدار للمال العام والاسراف، كثرة التكاليف المادية غيرها.

الجدول رقم (02): تطور جاهزية الحكومة الإلكترونية في الجزائر حسب تقارير الأمم المتحدة لجاهزية الحكومة الإلكترونية

المؤشر		2008	2010	2012	2014
تنمية الحكومة الإلكترونية	قيمة المؤشر	0.3515	0.3181	0.3608	0.3106
	المرتبة عالميا	121	131	132	136
البنية التحية للاتصالات السلكية و اللاسلكية	قيمة المؤشر	0.1230	0.0412	0.1812	0.1989
رأس المال البشري	قيمة المؤشر	0.7114	0.2435	0.5463	0.6543
محتوى الخدمات الإلكترونية	قيمة المؤشر	0.2241	0.0335	0.2549	0.0787
المشاركة الإلكترونية	قيمة المؤشر	0.0227	0.0143	0.0526	0.0784
	المرتبة عالميا	152	157	124	172
متوسط المؤشر الإقليمي لتنمية الحكومة الإلكترونية 2014	في افريقيا			0.2661	
	دخل متوسط ميسور			0.4828	
	المتوسط العالمي			0.471	

المصدر: بوزكري جيلالي،2015 . 2016، ص 207

تشير بيانات إلى قيمة مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية في الجزائر ومرتبتها عالميا وذلك وفق تقارير الأمم المتحدة لجاهزية الحكومة الإلكترونية، والملاحظ أن الجزائر لازالت متأخرة في الاعتماد على الخدمات الإلكترونية المختلفة، ولعل ما يبرر هذا التأخر هو جملة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر طيلة عقد التسعينيات، مع ضعف الدخل الوطني وغياب النصوص القانونية المنظمة لهذا المجال، مع ضعف البنية التحتية المساعدة على تطبيق منظومة إلكترونية، مع الإهمال إن صح القول للموارد البشرية المؤهلة في هذا

المجال، حتى أن الجامعات الجزائرية ومعاهد التكوين المهني تأخرت في تكوين الموارد البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أشار أحد الباحثين إلى "بلغ العدد الكلي للمورد البشري المتخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 136.662 عامل أي بنسبة 1.46 %من اليد العاملة الإجمالية تتوزع بين الإدارات العمومية والقطاع الاقتصادي بنسبة مختلفة." (بوزكري جيلالي، 2015 . 2016، ص 175).

غير أن الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية تسعى لاستدراك تطبيق منظومة إلكترونية في شتى القطاعات خاصة القطاعات الخدماتية والتعليمية وكذا الصحية، مع سن نصوص قانونية تنظيم ذلك.

4 . الإدارة الإلكترونية كآلية لترقية نشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر

أصبح من الضروري أن تكون الإدارة الإلكترونية في الجزائر أحد المرتكزات التي يقوم عليها نشاط مختلف المؤسسات سواء العمومية أو تلك التابعة للقطاع الخاص، كما أن التوجه الجديد للسياسة الاقتصادية في الجزائر يراهن على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة لتنويع الاقتصاد الوطني وهذا ما أكد عليه رئيس الجمهورية من خلال مقابلة صحيفة "لوبينيون" الفرنسية، أكد من خلاله " أن مستقبل الاقتصاد الوطني مربوط بـ"المؤسسات الناشئة الجزائرية التي أصبحت حقيقة، وحسب أرقام الوزير المنتدب المكلف بالمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، يتوقع هذا الأخير ارتفاع عدد المؤسسات لأزيد من 5000 شركة مع بداية 2021." (اسلام كعبش، أكتوبر 2020، المؤسسات الناشئة. فرصة الجزائر للانطلاق الاقتصادي، https://www.skynewsarabia.com/business/1382499-) تاريخ الإطلاع 24 . ماي 2021، على الساعة 22.15.

إن توفر الإرادة السياسية في تشجيع المؤسسات الناشئة ودعمها فحسب لا يمكن أن يحقق الغايات المنشودة من المؤسسات الناشئة، ولعل التجارب والبرامج الاقتصادية السابقة التي أثبتت فشلها لخير دليل على أن هناك عوامل أخرى يجب توفيرها والعمل عليها لكي يمكن أن تحقق المؤسسات الناشئة أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى هذا فإن المؤسسات الناشئة تنشط في ظل بيئة اجتماعية واقتصادية وحتى علمية تتسم بوجود جملة من المشاكل الأمر الذي قد يجعل من المؤسسات الناشئة تواجه صعوبات نتيجة مشاكل المحيط الاقتصادي والاجتماعي المتواجدة فيه.

في ظل سعي الدولة لتأسيس نموذج اقتصادي يقوم على المؤسسات الناشئة كأحد أهم مرتكزاته، قامت باستحداث وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، لكي تتمكن من تنظيم نشاط المؤسسات الناشئة وفقا لمتطلبات الاقتصاد الوطني، والملاحظ من خلال التسمية أنها ربطت المؤسسات الصغيرة و الناشئة باقتصاد المعرفة، أي أن فكرة إنشاء هذه المؤسسات يجب ان يقوم على أسس حديثة مرتبطة بالتطورات الحاصلة في مجال الاقتصاد والتكنولوجيا والبحث العلمي، أي بعيد عن النمط التقليدي في التسيير و التنظيم، وهذا ما يسمح أن تكون الإدارة الإلكترونية كأحد الأليات التي يمكن الاعتماد عليها في نشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر سواء من خلال الخدمات التي تقدمها أو من خلال تعاملها مع باقي المؤسسات الإدارية والاقتصادية الأخرى، ففي هذا السياق أكدت جل الدراسات في مجال الإدارة الإلكترونية أن" الهدف الجوهري للإدارة الإلكترونية هو تشكيل سلسلة القيمة الحقيقية والمضافة للمنظمة وربط هذه السلسلة باستخدام شبكات

الاتصال وخاصة (شبكة الانترنت) بسلسلة قيم المؤثرين من موردين وعملاء وغيرهم وذلك من أجل تحقيق الميزة التنافسية الاستراتيجية المؤكدة." (سعد غالب ياسين، 2010، ص 28)

ولعل ما يؤكد دور الإدارة الإلكترونية في ترقية نشاط المؤسسات الناشئة في الجزائر هو تعميم العمل وفق متطلبات الإدارة الإلكترونية في شتى القطاعات العمومية والخاصة، خاصة وأن الأجهزة والهيئات المرافقة الداعمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والناشئة أصبحت تقدم خدماتها بأسلوب الإدارة الإلكترونية، سواء من حيث الإعلام والتوجيه أو حتى من حيث الوثائق الإدارية المطلوبة في ملف تأسيس مؤسسة، وهذا ما أكد عليه كذلك المرسوم التنفيذي رقم 254/20 المؤرخ في 19 /2020/09 المتضمن إحداث لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" و"حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، حيث جاء في المادة 12 من هذا المرسوم أنه" يتعين على المؤسسة الراغبة في الحصول على علامة 'مؤسسة ناشئة'، تقديم طلب عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة ." (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020، ص 11).

غير أن الملاحظ في ما تضمنته كذلك المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 254/20 أن هناك عدد من الوثائق التي يجب تقديمها، وهذا يؤثر سلبا على تفعيل الإدارة الإلكترونية حيث كان من المفروض أن تتم العملية بالتنسيق مع المصالح الإدارية الأخرى التي يحق لها توفير هذه الوثائق الإدارية، وهذا من متطلبات الإدارة الإلكترونية، فالتنسيق بين مختلف القطاعات العمومية والمؤسسات على صعيد الإدارة الإلكترونية يتطلب وجود بنية تحتية وشبكة اتصالات ومعلوماتية تكون بشكل أكبر مما هي عليه.

إن الدور الذي يمكن أن تقوم به الإدارة الإلكترونية في الجزائر في حال تطبيقها لمختلف المتطلبات و الشروط التي يجب توافرها يمكن لها أن تخلق بيئة أعمال نشطة أو ديناميكية خاصة وأن الشباب الجزائري الذي يطمح لإنشاء مؤسسات صغيرة وأخرى ناشئة يمكنه من تحقيق الأفكار الاستثمارية التي يطمح إليها، فكثيرا ما كنا نلاحظ أن الإدارة التقليدية أفرزت جملة من المشاكل في تلبية حاجات المواطنين، سواء على مستوى الكم الهائل من الوثائق أو من حيث الزمن المستغرق لاستخراجها وكذا التكاليف المادية، ناهيك عن الأسلوب البيروقراطي في التسيير، حتى بلغ الأمر في بعض حالات إلى استخدام الرشوة والمحسوبية من أجل الحصول على وثائق إدارية، الأمر الذي جعل من علاقة المواطن بالإدارة علاقة عدم ثقة، نتيجة لممارسات سلبية سواء من طرف الموظف أو المسؤول أو حتى نتيجة ضعف التنظيم الإداري.

بالإضافة إلى ما تقدم يمكن الاعتماد على الإدارة الإلكترونية لاستقطاب الشباب المؤهل نحو مجال الاستثمار وتحقيق مشاريعهم في إطار مؤسسات ناشئة وذلك من خلال تقديم مختلف المعلومات المتعلقة بمجال الاستثمار و الإجراءات الإدارية الإلكترونية التي يمكن يستخدمونها في هذا المجال، بالإضافة إلى توفير مختلف الوسائل التقنية والمادية التي تساعدهم في ذلك.

عموما يمكن القول أن الإدارة الإلكترونية وما تنطوي عليه مميزات ومتطلبات، يمكنها أن تكون أحد المرتكزات التي تتحقق من خلالها فعالية المؤسسات الناشئة، خاصة وأنها تلغي إن صح القول الممارسات الإدارية التقليدية، وأن تجعل من علاقة المستثمر بالإدارة علاقة ثقة مؤسسة على مصالح مشتركة، علاقة تهدف كذلك لتحقيق مصداقية الإدارة الجزائرية، بعيدا الممارسات السلبية التي أثرت سلبا على النشاط الاقتصادي، فالإدارة الإلكترونية

في الجزائر يجب أن تعمل على توطيد العلاقة بين المواطن والإدارة من خلال جملة التسهيلات التي توفرها بكل شفافية وبالإجراءات الأمنية التي تحمي البيانات والمعلومات الشخصية للمواطن، أي بمعنى يجب أن تكون الإدارة الإلكترونية في الجزائر تعمل في إطار الالتزام بتقديم الخدمة العمومية بكل شفافية وتنسيق متكامل مع مختلف المؤسسات العمومية.

5. خاتمة:

أصبحت الإدارة الإلكترونية تشكل أحد الأطر التي يتعامل من خلالها المواطن مع مختلف الإدارات العمومية و المؤسسات، وهذا في حد ذاته منطلق لتأسيس ثقافة تقديم الخدمة العمومية في شتى المجالات قائمة بين المواطن والإدارة، ولعل الوضع الاقتصادي في الجزائر يتطلب وجود آليات أكثر مرونة وشفافية وترشيد لمختلف النفقات، وكذا التقدم بخطوات مدروسة نحو تأسيس نموذج اقتصادي يقوم على استخدام التكنولوجيا الحديثة على مستوى نشاطاتها ومهامها، وهذا ما تسعى إليه الجزائر من خلال تعميم تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمؤسسات العمومية وسهرها على تطبيق متطلبات هذه الإدارة في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، فالمؤسسات الناشئة واستنادا إلى مفهومها على أنها مؤسسات مبتكرة وتعمل على تحقيق نموها واستمراريتها فإنها مطالبة بالاعتماد على تكنولوجيا الحديثة وتطبيق الإدارة العلمية في تسيير نشاطاتها، خاصة في ظل المنافسة التي تشهدها الساحة الاقتصادية، كما يستوجب على الإدارات العمومية المختلفة والمؤسسات التي تعمل بالتنسيق مع المؤسسات الناشئة أن تعتمد على إدارة إلكترونية أكثر مرونة وبشفافية أكبر دون ممارسات سلبية كانت سائدة في الإدارة التقليدية، فالغاية من الإدارة الإلكترونية في الجزائر يجب أن تسعى لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وليس إعادة نمط التسيير إلى ممارسات تقليدية بطريقة تقنية.

إن المؤسسات الناشئة في الجزائر هي أحد الرهانات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها إقامة نموذج اقتصادي متنوع مؤسس على البحث العلمي والتكنولوجي وباستخدام تكنولوجيا حديثة تجعل من المنظومة الاقتصادية أكثر فعالية، خاصة إذا توفرت العوامل المادية والاجتماعية وكذا القانونية التي تساعد على توفير المحيط المناسب لنشاط هذه المؤسسات، فالقضية ليست استخدام الإدارة الإلكترونية لتسهيل الإجراءات الإدارية أو تقليص المجهودات فحسب بل يجب أن تكون الإدارة الإلكترونية مصدر لثقافة عمل وعلاقة ثقة كذلك بين مختلف المتعاملين معها سواء مواطنين أو مستثمرين، فمن هذا يستوجب التأسيس لثقافة عمل تقوم على مميزات الإدارة الإلكترونية، وحتى تتحقق الغاية من تطبيقها يجب أن يلتزم المتعامل بأساسيات التعامل مع متطلبات الإدارة الإلكترونية.

. المراجع:

1. **الكتب:**

ـ سعد غالب، ياسين،(2010)، الإدارة الإلكترونية، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

ـ العاني، مزهر شعبان، جواد شوقي ناجي،(2014)، الإدارة الّإلكترونية، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

ـ كافي، مصطفى يوسف،(2011)، الإدارة الإلكترونية، سويا، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

2. **الرسائل والأطروحات:**

ـ بوزكري، جيلالي،(2015 . 2016)، الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الجزائرية الواقع والآفاق، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر

3. **المقالات:**

ـ بن عيشاوي، أحمد،(2010)، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد07، العدد07، الصفحات 287 . 294.

ـ بوالشعور، شريفة،(2018)، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة *Startups*دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد04، العدد02، الصفحات 417 . 431.

ـ تلي، سيف الدين، معطا الله، محمد،(2020)، إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة إحصائية تحليلية(2002 . 2016)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست المجلد، 09 العدد03، الصفحات 428 . 449.

ـ فرحات، كلثوم، عبد اللاوي، مفيد،(2020)، رأس المال المغامر البديل الأمثل لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر شركة *sofinance*، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، جامعة أحمد دارية أدرار، المجلد 05، العدد01، الصفحات 145 .159.

4. **مواقع الانترنت:**

ـ قاموس إنجليزي،*http://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglaiss/start-up* تاريخ الإطلاع 21 . 05 . 2021 ، على الساعة 19.20

ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللجنة الإلكترونية، 2013،

http://www.mptic.dz/ar/IMG/pdf/e-algerie.pdf : تاريخ الإطلاع25 . 05 . 2021، على الساعة 20.30

ـ اسلام كعبش، أكتوبر2020، المؤسسات الناشئة.. فرصة الجزائر للانطلاق الاقتصادي، *-https://www.skynewsarabia.com/business/1382499* : تاريخ الإطلاع 24 .ماي 2021، على الساعة 22.15.

ـ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم الرئاسي رقم 20/ 245 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتضمن إحداث لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة، العدد 55.